كلية : الآداب

القسم او الفرع : الاجتماع

المرحلة: الثانية

أستاذ المادة : د.أ.م. محمد علي فدعم

اسم المادة باللغة العربية : علم الاجتماع الريفي

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Rural Sociology

اسم المحاضرة السابعة باللغة العربية: مناهج البحث الاجتماعي

اسم المحاضرة السابعة باللغة الإنكليزية : Social Research Methods

محتوى المحاضرة السابعة

مناهج البحث الاجتماعي

اذا كانت طبيعة الدراسة هي التي تحدد المنهج الذي يتبع فيها،فمعنى هذا أن كل دراسة منفرد لا يليتي له منهج واحد فقط ، بل تتعدد مناهج دراسة موضوع معين وفقا لمبدأ المرونة المنهجية الذي يدعو الى عدم الاعتماد على منهج وحيد والتقيد به عند دراسة أية ظاهرة أو مشكلة ، اذ يصلح مع هذه الدراسة أكثر من منهج . فالدراسة الكشفية – مثلا – يمكن أن يصلح لها المنهج الوصفي أو المنهج المقارن أو النقدى او التاريخي او الاحصائي ... ولكن لا يصلح لها المنهج التجريبي والدراسة التي تختبر الفروض السببية يمكن أن تصلح له مناهج أخرى بالاضافة الى المنهج التجريبي. ومن الممكن القول بأن هناك منهجين نجد أنهما أكثر أهمية في البحوث الاجتماعية وهما المنهج التاريخي والمنهج التجريبي . وعليه نرى ضرورة تفسير كل من هذين المنهجين .

1.المنهج التاريخي

هناك علاقة سببية بين الماضي والحاضر من حيث أنماط الحياة السائدة والنظم الاجتماعية والمستوى الحضاري في كل حقبة من حقبات التاريخ. ويعتبر العلم العربي ابن خلدون هو أول من اتبع النيج التاريخي في مقدمته في القرن الرابع عشر . ثم الفيلسوف جيوفاني فيكو (1668 – 1744) الذي يقرر بأن العلوم يجب أن تتخذ العصر الذي بدأ فيه الموضوع الذي نعنيه بالبحث بداية لدراسة هذا الموضوع .

ويرجع الفضل الى الفيلسوف الفرنسي سان سيمون في الربط بين المنهج التاريخي والمنهج العلمي • فالطريقة التاريخية تستخدم عادة اذا اراد الباحث أن يحكم على الحاضر في ضوء ما حدث في الماضي . ومثال ذلك أن الطبيب يستخدم هذه الطريقة بجانب دراسة الحالة عندما يستفسر عن تاريخ المرض . كما يستخدم المنهج التاريخي في بحث كثير من الظواهر الاجتماعية والنفسية مثل دراسة حالات انحراف الشباب فيرجع الباحث الى تحديد أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية في هذه الظاهرة عن طريق البحث عن الحقائق السابقة مثل سلوك الشباب في أسرهم ومجتمعهم المحلى وسائر الجماعات التي كانوا ينتمون اليها قبل انحرافهم . كما أن التاريخ في حقيقته ، عبارة عن تسجيل واقعي للحوادث ، وتوضيح لتاريخ الحالة اذا كانت فردا أو جماعة أو نظاما اجتماعيا.

فما هي ـ اذن ـ مصادر المنهج التاريخي ؟ يمكن تقسيم المصادر التاريخية وهي الحقائق أو البيانات المدونة في سجلات مثل الوثائق والمطبوعات والبحوث والدراسات الاحصائية ، الى ثلاثة أقسام :

أ) مصادر أولية : وهي التي تمدنا ببيانات قامت بتدوينها أو تفريغها وتبويبها ثم نشرها – اذا اقتضى الأمر ـ نفس الجهة التي قامت بجمعها بعد الدراسة والبحث ، أو قد تكون آثارا وهي بنايا حضارة سابقة أو أحداث وقعت في الماضي وتعتبر بيانات التعدادات والاحصاءات التي

تصدرها ادارات الاحصاء المركزية مصادر أولية ، كما تشتمل هذه المصادر على القوانين واللوائح .

ب) مصادر ثانوية : وهي ما نقل أو اشتق أو أخذ عن مصادر أولية ، أي أن الجهة التي تستفيد أو تستخدم البيانات الاولية تعتمد على البيانات التي تنشر في البحوث أو الرسائل العلمية أو في الصحف والمجلات ، وتكون مستقاة من مصادر أولية أو من مصادر ثانوية أخرى.

ومن الافضل استخدام المصادر الاولية ، اذ أن المصادر الثانوية كثيرا ما تكون معرضة لملاخطاء الناتجة عن عدم الدقة في نقل البيانات ، أو أخطاء في الكتابة أو التحليل . كما أن المصادر الاولية تحتوى على تفاصيل أوفى بطبيعة الحال من المصادر الثانوية .

ج) مصادر ميدانية : اذا كانت المعلومات المطلوبة توجد لدى بعض الأفراد أو الهيئات أو تكون مشاهدات غير مدونة في سجلات ، خان الباحث يقوم بجمعها عن طريق توجيه بعض الاسئلة للافراد أو الحصول عليها عن طريق المشاهدة المباشرة أو دراسة الاثار وبقايا الحضارات القديمة والتراث التاريخي لبعض الثقافات عن طريق مشاهدات الرحالة. وبالاضافة الى التصنيف السابق البيانات ، فهناك تصنيف آخر ، يذهب الى تقسيم البيانات الى نوعين : الاول الذي تصدره هيئات حكومية ومؤسسات تابعة للدولة مباشرة . والنوع الثاني تصدره هيئات والمؤسسات الحكومية ، على أنها تجمع وفقا للنوع الثاني عن طريق الهيئات غير الحكوميةوالاشخاص كرجال الاعمال والمؤسسات الاجتماعية الخاصة وهيئات البحث الاهلية والباحثين الاجتماعيين كأفراد. وترى بولين يونج أن مصادر المنهج التاريخي ثلاثة ، الوثائق والمصادر التاريخية المتنوعة ، والتاريخ الثقافي والمادي،والمصادر الشخصية.

ومن الجدير بالذكر أن معظم البحوث تحتاج لكل هذه الانواع من المصادر ، اذ تستلزم حقائق تاريخية أو احصاءات معينة ، وتقتضى في نفس الوقت اتصالا مباشرا ببعض الرواة والمؤرخين للتعرف على آرائهم أو الاطلاع على البحوث التاريخية الاخرى التي لها علاقة بالبحث موضوع الدراسة .

وسواء كان المصدر أوليا أو ثانويا فانه يتعين على الباحث دائم أن يبذل محاولة في سبيل التأكد من صدق المصدر ومدى دقته ، اذ أن بعض البيانات والمعلومات التاريخية تكون غير دقيقة ويعتريها نقص أو قصور مقصود أم غير مقصود . ولذلك على الباحث أن يجرى نوعين من الاختبارات أو التحليلات المصادر التاريخية الاول : تحليل خارجى ، يتضمن نقد الوثيقة للتحقق من شخصية كاتبها أو مؤرخها،وما عرف عنه من صدق أو أمانة ، وذلك بدراسة تاريخه أو ما كتب عنه. كما يجب التحقق من تاريخ النشر لما له من دلالة على ما ورد بالوثيقة التاريخية من بيانات . والثاني : تحليل داخلي للتأكد من حقيقة المعاني أو المعلومات والحقائق التي توصل اليها المباحث والربط بينهما في كل متكامل ، ثم استقراء هذه البيانات وتفسير مدلولاتها في ضوء الاحداث التاريخية أو التطور الحضاري ، ثم يبدأ بعد ذلك في تفسير النتائج وتحليلها ومقارنتها بما توصل اليه غيره من الباحثين .

وهكذا تنتهى عملية التحليل الى تقرير عدد كبير من النتائج الجزئية وعليه فهناك اجراء منهجي آخر يتطلبه المنهج التاريخي وهو التركيب التاريخي الذي يتضمن تصنيف الظواهر والاجتهاد

في استخدام خيال المؤرخ عند وضع فروض معينة ، وتبرير أو تعليل، تلك الاجتهاد ، لم الحقاق التي هداه الين التدليل والتركيب.

٢ ـ المنهج التجريبي : تستهدف الدراسة التجريبية جمع المعلومات وتنظيمها بشكل يؤدى الى القاء الضوء على مدى صحة فرض أو مجموعة من الفروض . وبقدر ما تكون طريقة جمع المعلومات وتنظيمها دقيقة لا تحتمل الطعن ، تكون القيمة العلمية لهذه الدراسة . وبمعنى آخر اذا كانت النتائج التي تحصل عليها في تجربة ما يمكن تفسيرها بأكثر من تفسير ، بحيث يؤدى بعض هذه التفسيرات الى تأكيد صحة الفرض الذي نختبره،بينما يؤدى بعضها الآخر الى التشكيك في صحته ، فان هذه التجربة تكون الى هذا الحد غير علمية ، وبذلك يمكن الطعن فيها بسهولة اذ أنها ضلت فيما تستهدفه أصلا ، وهو اختبار مدى صحة فرض معين من الفروض(١٣) والمنهج التجريبي عبارة عن اجراء بحثى فيه يقوم الباحث بخلق الموقف بما يتضمنه من شروط وظروف محددة ، حيث يتحكم في بعض المتغيرات ، ويقوم بتحريك متغيرات أخرى ، حتى يستطيع تبين تأثير هذه المتغيرات المستقلة في المتغيرات التابعة . أي أن المنهج التجريبي محاولة لتحديد العلاقة السببية بين متغيرات محددة الفضل الى فرانسيس بيكون عندما ذكر أن الوسيلة الفعالة ويرجع في البرهة على صدق أحد الفروض تتمثل في طريقة الحذف ، حيث يستطيع الباحث جمع الفروض التي يحتمل أن تكون سببا في حدوث ظاهرة ما ، ثم يحذف منها ما يجده غير مؤكد حتى ينتهى الى سبب وحيد . كما يرى بيكون امكانية الكشف عن الصفات النوعية للاشياء أو خصائصها باستخدام ما أطلق عليه « قائمة الحضور » التي تحتوى على جميع الحالات الخاصة التي توجد فيها الطبيعة الاولية .